

مشروع قانون الكتاب في الجزائر: قيمة مضافة لترقية القطاع

موحوس محمد*

مقدمة

تزامن الصالون الدولي للكتاب الثامن عشر مع افراج الحكومة عن مشروع قانون الكتاب، الذي ظل مطلباً بارزاً لدور النشر و المهتمين بصناعة الكتاب، حيث يسجل الكثير من المشاكل الخاصة بتنظيم سوق الكتاب، و مساعدة دور النشر في الحصول على المواد الأولية و ضمان تسويقه عبر كافة ربوع الوطن، ناهيك عن الكثير من الامتيازات التي من شأنها أن ترفع الاستثمارات في الصناعة الثقافية، و تدارك التأخر في مجال الانتاج العلمي و المعرفي.

تنشط في الجزائر أكثر من ثلاثة مائة (300) دار نشر بعد أن كانت لا تتجاوز الثلاثين (30) قبل سنوات، حيث ساهمت التحولات الثقافية في الجزائر الى إنعاش الثقافية من خلال رد الاعتبار لحقوق المؤلف و النشر و هذا من خلال إصدار عدة قوانين في هذا المجال في 1997 و 2003، وكان لاحتضان الجزائر لعدة تظاهرات دولية على غرار الجزائر عاصمة الثقافة العربية و تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية، و تحضير قسنطينة لاحتضان عاصمة الثقافة العربية هذه السنة، و كذا الاحتفال بخمسينية استقلال الجزائر و ما صاحبها من انتاج غزير للمؤلفات التاريخية و الثقافية دوراً في زيادة الاهتمام بالكتاب.

* قسم علم المكتبات و التوثيق. كلية العلوم الانسانية. جامعة الجزائر - 2

يبقى توطيد التعاون بين الجامعات و دور النشر عاملا مهما في ترقية الكتاب العلمي، وهذا من خلال تشجيع الباحثين على المشاركة في المعارض و التقرب من دور النشر التي طرحت في العديد من المرات مشكل التواصل مع الراغبين في النشر، و على الجامعات الجزائرية ان تكون حاضرة بنفسها خاصة مع بروز ظاهرة جديدة في الجزائر، و هو مشاركة العديد من القطاعات الوزارية على غرار المجاهدين و الاتصال في المعرض، مع حضور معتبر للعديد من السفارات الاجنبية، و هو ما زاد من الاهتمام بالصالون الدولي للكتاب الذي يزوره ملايين المهتمين و تحقق فيه المبيعات أرقاما قياسية.

منع الهيئات الأجنبية و الممثلات الدبلوماسية من استيراد الكتب دون موافقة الوصاية.

يتضمن مشروع قانون يتعلق بتنظيم أنشطة و سوق الكتاب في الجزائر اقترحه وزارة الثقافة أحكاما صارمة تتعلق بطباعة الكتب المدرسية و الدينية، و كذا إخضاع عملية استيراد الكتب من قبل الهيئات الأجنبية الممثلات الدبلوماسية إلى القبلية للهيئة الوصية، كما تضمن تحفيزات لتطوير المطالعة في المؤسسات التعليمية و الصحية و العقابية.

بحسب ما تضمنه عرض الأسباب لمشروع القانون الخاص بأنشطة و سوق الكتاب، فإن الغرض من استحداث إطار تشريعي للكتاب؛ هو وضع قواعد و مبادئ هدفها ضبط آليات السوق... و ذلك بإدراج ثلاثة ركائز رئيسية لضبط سوق الكتاب، و المتمثلة في توحيد سعر الكتاب.... كما ينظم القانون تسويق الكتاب الرقمي بطريقة إلكترونية.

تحرر المادة التاسعة من مشروع القانون ممارسة الانشطة المتعلقة بنشر الكتاب وطبعه وتسويقه، في اطار احترام الدستور و قوانين الجمهورية، و الدين الاسلامي و الديانات الأخرى، والسيادة والوحدة الوطنيين، و كذا متطلبات الأمن و الدفاع الوطني و النظام العام، و كرامة الانسان والحريات الفردية و الجماعية، و يعاقب المخالفين لنص المادة بغرامة مالية تتراوح قيمتها ما بين 500 ألف د.ج. و 1 مليون د.ج. ، و ذلك بغض النظر عما تنص عليه أحكام قانون العقوبات.

في حين تتضمن المادة العاشرة 10 من نفس المشروع إخضاع الانشطة الخاصة بنشر الكتب و طبعه و تسويقه، لتصريح مسبق من وزارة الثقافة، و تستثني من ذلك المؤسسات العمومية المنشأة بنص ذي طابع تنظيمي و يعاقب المخالفون لغرامات مالية تتراوح قيمتها ما بين 100 ألف و 300 ألف د.ج. و يحدد القانون الجديد البيانات التي يجب أن تتضمنها الكتب، كالعنوان و اسم المؤلف و سنة النشر و عنوان شركة الناشر فضلا عن سعر البيع للجمهور، و في مفهوم هذا القانون، و في مفهوم هذا القانون يعد ناشرين أو مطبعيين أو مستوردين أو مصدرين أو موزعين أو مكثبي بيع الكتب ، الاشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يتخذون من هذه الانشطة ، نشاطهم الرئيسي ، مع تكريسي ثلثي رقم أعمالهم على الاقل لهذا النشاط.

لا هبات إلا بترخيص من وزارة الثقافة

يؤطر مشروع القانون عمليات استيراد الكتب التي تقوم بها الهيئات الأجنبية و الممثلات الدبلوماسية المعتمدة في الجزائر، و كذا المراكز الثقافية الاجنبية والمنظمات الدولية، الموجهة للجمهور للمطالعة، التي يجب أن تخضع لموافقة مسبقة من وزارة الثقافة، و يشمل هذا الاجراء هبات الكتب التي تمنح على اساس هبة، و التي لم تنشر في الجزائر و الموجهة للجمهور، وفق ما ورد في المادة 14 من المشروع، و تنص المادة

15 منه على ضرورة احترام نسخ المصحف الشريف المطبوعة أو المنشورة أو المستوردة، صحة القرآن الكريم و كتابته، وتتولى وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف الترخيص بنشر المصحف و طبعه و تسويقه على جميع الدعائم.

في حين تتولى وزارة التربية الوطنية نشر الكتاب المدرسي و تسويقه، و تتيح المادة 16 من نص المشروع المجال للكفاءات الوطنية للقيام بهذا النشاط، مع إخضاعها لمبدأ المساواة في الوصول الى الطلب العمومي، على أن يتم تصميم الكتاب المدرسي و نشره و طبعه في الجزائر.

المركز الوطني للكتاب يراقب الكتب المستورد

يتضمن الفصل المتعلق بتسويق الكتاب، احكاما جديدة تنظم عمليات الاستيراد والتصدير، و توزيع الكتب و مكتبات بيع الكتب، فضلا عن سعر بيع الكتب للجمهور، و تنص المادة 24 من مشروع القانون المتعلق بأنشطة و سوق الكتاب، على أن استيراد الكتاب يخضع لإيداع قائمة العناوين المزمع استيرادها لدى وزارة الثقافة، و ذلك قبل الشروع في توزيعها، و ممكن أن يكون عناوين من تلك القائمة محل مراقبة للمحتوى من طرف المركز الوطني للكتاب، كما يمكن لوزارة الثقافة منع توزيع بعضها بقرار مبرر قابل للطعن، و تعفى المؤسسات العمومية و الهيئات التي لا توجه كتب المستوردة للمطالعة العمومية من الاجراء، كما تتولى وزارة الشؤون الدينية و الاوقاف بحسب ما تنص عليه المادة 25، منح تراخيص مسبقة لاستيراد الكتاب الديني.

يمكن للناسر أو المستورد أن يحدد بكل حرية سعر بيع الكتب للجمهور، شريطة أن يكون السعر موحد، على أن يتم بيع الكتب التي لها نفس المحتوى و نفس المواصفات الشكلية بنفس السعر عبر كل التراب الوطني.

لم يغفل مشروع القانون الكتب الرقمية و تلك التي تباع عبر شبكة الانترنت، و التي افرد لها ستة مواد كاملة، من خلال تحديد مواصفات الكتاب الرقمي الذي يجب أن يكون محتواه و تركيبته و شكله مماثل للكتاب المطبوع على دعائم ورقية، و شروط بيعها مع تنظيم العلاقة بين البائع والمشتري لضمان حقوقهما.

صندوق خاص لترقية الكتاب و تطوير المطالعة

يحفز النص التشريعي الجديد ترقية الكتاب و المطالعة، من خلال منح إعانات مالية مباشرة من قبل الدولة، عن طريق حساب التخصيص الخاص الذي يحمل عنوان "الصندوق الوطني لترقية الفنون و الآداب و تطويرها"، شريطة أن تكون ممارسة الأنشطة المتعلقة بالكتاب، رئيسية فضلا عن ضرورة استجابة ممارسي هذا النشاط للالتزامات التي تنص التي ينص عليها القانون، كما يستفيد من اجراءات الترقية و الدعم التي تقدمها الدولة، الكتاب المنشور في الجزائر، و الترجمة و تسهيل الوصول الى الكتاب العلمي و التقني، و كذا الكتاب المكيف لاحتياجات ذوي إعاقة تحصيلية. في سبيل ترقية المطالعة و التشجيع عليها، يحث القانون القنوات الإذاعية و التلفزيونية العمومية على بث حصص للكتاب، كما يدعو المؤسسات التعليمية بمختلف أطوارها، لتطوير المطالعة و تعميمها، فضلا عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الاجتماعي، و المؤسسات الصحية و كذا المؤسسات العقابية، التي ينبغي عليها تخصيص فضاءات للمطالعة، مع تمكينها من الاستفادة من دعم الدولة.